مستقبل الأمم المتحدة في ظل البدائل المحتملة للنظام الدولي

Future of the UN Organization in the Light of the Potential Alternatives to the International System

رابح نهائلي[1]

[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة غرداية (الجزائر) rabahn1962@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/08/07 تاريخ القبول:2022/06/13 تاريخ النشر: سبتمبر/2022

الملخص:

يتناول البحث مستقبل الأمم المتحدة في ظل البدائل المحتملة للنظام الدولي الذي برزت فيه الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة مهيمنة على الساحة الدولية، متجاوزة في كثير من الحالات قواعد القانون الدولي، ومبادئ الأمم المتحدة، مما أدى إلى اهتزاز ثقة المجتمع الدولي بالعديد من المبادئ التي قامت عليها منظمة الأمم المتحدة، وأضحت تلك الخروق الجسيمة تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين، ونتيجة لذلك برزت إلى السطح عدة سيناريوهات محتملة حول مستقبل المنظمة الأممية.

وقد توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن أكثر السيناريوهات قبولا هو استمرار هيمنة الدول العظمى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وأن إصلاح الأمم المتحدة يكاد يكون أمرا مستحيلا في الوضع الدولي

الكلمات المفتاحية: بدائل محتملة، مبادئ، تعديل، إصلاح، ميثاق.

Abstract:

In this paper, we will deal with the future of the United Nations in the light of the potential alternatives to the current international system, in which the United States of America (USA) has emerged as the only dominating force on the international stage.

In many cases, the USA has broken the Rules of the International Law and Principles of the United Nations.

Consequently, the International Community started losing trust and faith in many of the principles on which the United Nations was officially established. In fact, the serious breaches of the USA have become a threat to the international peace and security; and as a result, several possible scenarios have arisen regarding the future of the United Nations Organization.Through this paper, we have reached the fact that the most possible scenario is the continuation of the dominance of the superpowers, primarily the United States of America.

Key words: Potential alternatives, rules, UN, reform, Charter.

المؤلف المرسل: رابح نهائلي ، الإيميل المهني: rabahn1962@gmail.com

مقدمة:

بعد أكثر من 75 سنة لميلاد منظمة الأمم المتحدة، وخلال هذه المدة الطويلة من النشاط في مجالات عديدة، خاصة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، كان لابد من وقفة لتقييم مسيرة هذه المنظمة وبحث مستقبلها في ظل البدائل المحتملة للنظام الدولي ، فالمجتمع الدولي المعاصر يشهد العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية، نقلت العالم من نظام الثنائية القطبية إلى عالم تتفرد فيه الولايات المتحدة بقيادته والهيمنة عليه.

فما يحدث اليوم من بؤر توتر حادة، ونزاعات مسلحة في مناطق كثيرة من العالم، وعجز مجلس الأمن عن التصدي لها والتدخل لحفظ السلم والأمن، نتيجة التعسف في استخدام حق الفيتو"النقض" من قبل الدول الخمس دائمة العضوية، يعيدنا إلى نفس سيناريو الأزمة الكورية في العام 1951 حينما وصل مجلس الأمن آنذاك إلى حالة انسداد.

وقد أدى هذا المناخ المشحون بالتوتر، إلى خلق حالة من التجاذب والتصادم الخطير بين الدول الخمس العظمى، وإلى تفاقم الأوضاع الأمنية، لاستمرار وتوسع وتجذر دائرة النزاعات المسلحة، وأصبح ذلك يهدد السلم والأمن الدوليين، وينذر باختفاء العديد من المبادئ والقواعد والأعراف القانونية التي ظلت الشعوب والأمم متمسكة بها لدرجة القداسة، حتى أن بعض المتشائمين يتوقع العودة إلى مرحلة ما قبل التنظيم الدولي.

إنَّ استمرار هذه الأوضاع الأمنية غير المسبوقة في تاريخ التنظيم الدولي، جعلت العديد من الفقهاء ورجال السياسة والقانون، يطرحون عدة سيناريوهات محتملة لمستقبل منظمة الأمم المتحدة.

إشكالية الدراسة:

يشهد العالم حالة غير مسبوقة من التوترات والنزاعات المسلحة، نتيجة عجز مجلس الأمن للتصدي لها، وأمام تغول الولايات المتحدة الأمريكية وخرقها للعديد من قواعد القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة، كثر الحديث مؤخرا عن مستقبل الأمم المتحدة وعن البدائل المحتملة للنظام الدولي .

تبعا لما سبق نرى لإشكالية الجديرة بالطرح هي:

الإشكالية : ما مستقبل الأمم المتحدة في ظل البدائل المحتملة للنظام الدولي ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

ما العقبات التي تعترض هذا التعديل؟ وما مدى إمكانية إجراء التعديل ؟

ما مواقف واتجاهات الدول من تعديل الميثاق الأممي؟

ما السيناريوهات المحتملة الممكنة لمستقبل الأمم المتحدة ؟

1- تعديل ميثاق الأمم المتحدة:

نتناول في هذا المبحث العقبات التي تعترض تعديل الميثاق، ثم مواقف واتجاهات الدول من التعديل.

1.1- العقبات التي تعترض تعديل الميثاق:

رغم الدعوات المتكررة والملحة لتعديل الميثاق، ورغم المبادرات العديدة التي طرحت في هذا الشأن إلا أن الميثاق لم يعدل منذ نشأة الأمم المتحدة عدا بعض التعديلات المحدودة جدا.

فما هي العقبات التي تعترض التعديل ؟

1.1.1- عقبة المادة 108 من الميثاق:

ميثاق الأمم المتحدة كما هو معلوم هو اتفاق دولي جماعي منشئ لمنظمة دولية[1] بموجب معاهدة دولية متعددة الأطراف، وقد وردت أحكام التعديل وإعادة النظر في هذا الميثاق في المادتين 108 و109 منه، حيث بينت نصوصهما شروط وإجراءات تعديله وإعادة النظر فيه، فقد نصت المادة 108 منه على أن: " التعديلات التي تدخل على هذا الميثاق تسري على جميع أعضاء "الأمم المتحدة"، إذا صدرت بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة وصدق عليها ثلثا أعضاء "الأمم المتحدة" ومن بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين، وفقا للأوضاع الدستورية في كل دولة".

فالعقبة الكبرى التي تقف في طريق إجراء أي تعديلات على الميثاق، هي اشتراط مصادقة جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على هذه التعديلات، وأن عدم مصادقة[2] أي عضو من هؤلاء الأعضاء يحول دون حدوث التعديلات حتى ولو صادق عليها ثلثا أعضاء الأمم المتحدة، وهذا ما يُبيّن الصعوبة البالغة التي يمكن أن تواجهها عملية إجراء تعديلات جوهرية على الميثاق خاصة على مستوى النصوص التي أثبت الواقع العملي أنها سبب فشل الأمم المتحدة وعجزها عن أداء دور جوهري في مسائل وقضايا مصيرية حساسة.

وخلاصة لما تقدم فإن مسألة إجراء أية تغيرات أو تعديلات إصلاحية على الأمم المتحدة أو أجهزتها وفروعها الرئيسية هو أمر مرتبط إلى حد بعيد بإجراء التعديلات على مواد ميثاقها من إضافات أو حذف أو إعادة نظر بالميثاق نفسه، وأن هذه الأمور لا تتم من الناحية العملية والقانونية إلا بموافقة جميع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وذلك ما نصت عليهً المادتان 108 و109 من الميثاق.

ومن المنطقي أن ترفض تلك الدول أية إصلاحات أو تعديلات على الميثاق لا تتوافق مع مصالحها وتوجهاتها، فهذه الدول ترى في استمرار أوضاع المنظمة الدولية على ما هي عليه اليوم وبكل ما تعانيه من عجز ومشكلات أداة طيعة لتحقيق مصالحها وأهدافها الخاصة، وبالتالي فهي ليست في حاجة من الناحية الواقعية إلى مثل تلك الإصلاحات التي تطالب بها الدول النامية وبعض الدول الأخرى التي من الممكن أن تضع قيداً على حركتها في البيئة الدولية[3] .

2.1.1- غياب إرادة التغيير و الإصلاح لدى الدول العظمى :

الواقع الدولي الراهن يشير إلى أن إرادة التغيير غير متوفرة لدى الدول العظمى التي تعود لها الكلمة الأولى والأخيرة في هذا التغيير ويظهر ذلك من خلال المؤشرات التالية[4]:

– **على صعيد القضايا الأمنية والسياسية:** الوضع الدولي الراهن لا يشير إلى أي اهتمام من قبل المجتمع الدولي بالأمم المتحدة كإطار مناسب لتسوية أو حل كل الأزمات الدولية أو معاقبة كافة الخارجين على القانون الدولي والشرعية الدولية، زيادة على تغليب الدول لمصالحها الوطنية الضيقة على مصالح السلم والأمن الدولي ويظهر ذلك من خلال الشواهد التالية:

* فيما يخص التسوية السلمية للمنازعات الدولية لا تزال الأمم المتحدة مستبعدة من العديد من القضايا والأزمات الحادة، حيث ترفض الدول الكبرى تدخلها فيها ومنها الصراع العربي الإسرائيلي مثلاً[5].

* أما فيما يخص حفظ السلم والأمن الدولي فإن الواقع كشف أن هذا المجال ما يزال بعيدا عن التفعيل الحقيقي لغياب الإرادة والوعي بأهمية عمليات حفظ السلم، إذ ما تزال بعض الدول الكبرى غير راغبة في المشاركة بعمليات حفظ السلم.

كما أن تلك الدول تتنصل من الوفاء بالالتزامات الواردة في المادة43 من الميثاق أو توفير موارد مالية لمساعدة اقتصاديات الدول النامية من خلال مشروع جماعي من أجل التنمية ومكافحة الفقر، باعتباره مصدراً رئيسياً من المصادر التي تهدد الأمن الدولي.

* وفي مجال نزع السلاح خاصة أسلحة الدمار الشامل فإن معالجة هذه المشكلة تكون بشكل انتقائي وخارج إطار المؤسسات المعنية في الأمم المتحدة، كما حدث مع العراق في حين تمّ التغاضي عن أسلحة إسرائيل النووية[6].

وللأسف فإن لدى معظم الأطراف القادرة على تغيير أوضاع المنظمة مصلحة كبيرة في مقاومة الإصلاح إذ لا أحد من الأعضاء الدائمين يقبل التنازل عن حق الفيتو[7].

وعليه فالمشكلة الرئيسية التي تواجه عملية إصلاح وتطوير الأمم المتحدة لا تكمن فقط في تشخيص حقيقة العلل ومواطن الضعف الذي تعانيه المنظمة، ولا في تعدد واختلاف مداخل ومقترحات الإصلاح المطروحة، وإنما المشكلة الأساسية تكمن في مدى توافر الإرادة السياسية الدولية اللازمة للقيام بهذا الإصلاح، بل في ما إذا كانت هناك رغبة حقيقية أصلاً في إصلاح الأمم المتحدة[8].

– **على صعيد الأمن الاقتصادي والاجتماعي** : تفضل الدول الغنية والمتقدمة العمل خارج إطار الأمم المتحدة "المجلس الاقتصادي والاجتماعي مثلاً" لحل المشكلات الاقتصادية الدولية فهي ترغب في التعامل مع مؤسسات **بريتون وودز** "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" ومنظمة التجارة العالمية وهذا التهميش لأجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة يزيد من تفاقم الأزمات على هذا الصعيد.

كما تسعى هذه الدول إلى تركيز مجهوداتها على التكتل الاقتصادي الإقليمي وليس على معالجة المشكلات والمخاطر الدولية على الصعيد العالمي، ويتجلى ذلك من خلال تزايد ظاهرة التكتلات الإقليمية خاصة بعد نجاح تجربة التكامل الأوروبي[9].

والملاحظ أن الدول المتقدمة ما تزال تفضل صيغة المساعدات الثنائية التي غالباً ما تكون مصحوبة بشروط سياسية لتحقيق مصالحها الخاصة على صيغة المساعدات الجماعية التي تفقد الدول

المانحة قدرتها على توجيهها فضلاً على أن هذه المساعدات تكون بصفة انتقائية[10] وغالباً ما تكون تلك المساعدات مجرد وعود لا تتحقق في معظمها.

إضافة إلى ذلك هناك أزمة حقيقية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك لاعتقاد هذه الأخيرة أن سبب تأخرها وتخلفها يعود إلى الدول المتقدمة مما يؤدي بدوره إلى زيادة حدة التوتر الدولي، وغياب التوافق المطلوب بشأن الإصلاح، وفي ظل هذه الظروف تظل الدول المتقدمة غير راغبة وغير قادرة على اتخاذ قرارات جريئة من أجل إصلاح الدور الاقتصادي والاجتماعي للمنظمة[11].

2.1– مواقف واتجاهات الدول من تعديل ميثاق الأمم المتحدة:

إن عملية إصلاح الأمم المتحدة – المرتبطة أساسا بتعديل ميثاقها – تتجاذبها العديد من الاتجاهات والمواقف حول قبول فكرة الإصلاح من أساسها من جهة، وحول طبيعة الإصلاحات المأمولة من جهة ثانية، مما يجعل مستقبل المنظمة الأممية يتأرجح بين عدة سيناريوهات، وقد تباينت مواقف واتجاهات الدول من تعديل الميثاق، وعموما يمكن تلخيص تلك المواقف كمايلي:

1.2.1واقف الدول الفاعلة في المجتمع الدولي:

في حقيقة الأمر أن الدول الفاعلة في المجتمع الدولي هي تحديدا الدول الخمس، دائمة العضوية تقريباً وفعاليتها هاته لا ترجع فحسب إلى إمكانياتها المادية والعسكرية والتكنولوجية، بل كذلك إلى الآلية القانونية السحرية المتمثلة في حق "الفيتو"، والتي تمكنها من التحكم وتوجيه مواقف وقرارات الأجهزة الفاعلة في الأمم المتحدة نحو غاياتها وأهدافها، وإلى جانب هذه الدول الخمس هناك دول ذات وزن كبير من حيث معايير القوة التقليدية " الاقتصاد، المال، الأسلحة، التكنولوجيا " كالهند والبرازيل وألمانيا، وسوف نستعرض مواقف مختلف هذه الدول فيما يلي:

– مواقف الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن:

لقد تباينت مواقف الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وهذا أمر طبعي نظرا لتقاطع مصالحها مع بعضها البعض، وهذا ما سوف نبينه فيما يلي:

* **موقف الولايات المتحدة من الإصلاح :** لا تعارض الولايات المتحدة الإصلاح من حيث المبدأ غير أن نظرتها إلى الإصلاح تنطلق من إصلاح يضمن هيمنتها على مجلس الأمن الدولي ومنه فهي تعارض مثلا إجراء أي تعديلات على حق النقض"الفيتو"، وترى أنه من أوليات الإصلاح الإداري وتوسيع دور المنظمة في قضايا حقوق الإنسان وقضايا الحرب على الإرهاب وفقاً للمفهوم الأمريكي، كما أنها ترغب في التخلي عن تعهداتها بدعم دول الجنوب مطالبة بدعم القطاع الخاص وتعزيز إجراءات المحاسبة والقضاء على الفساد.

* **الموقف الفرنسي من الإصلاح :** تريد فرنسا هي الأخرى إصلاحا على المقاس أي يضمن لها مكانتها دولياً وهي تساند فكرة الإصلاح الذي يقوم على نظام متعدد الأقطاب للتخلص من الهيمنة الأمريكية وهذا الموقف تؤيده كذلك الدول الأوروبية الأخرى وفي مقدمتها ألمانيا، غير أن الجديد في موقف فرنسا أنها

تدعم مطالب كل من ألمانيا واليابان والهند والبرازيل في مقعد دائم في مجلس الأمن.

* **الموقف الروسي من الإصلاح** : الموقف الروسي من الإصلاح يكتنفه الغموض إلا أن المبدأ العام الذي تعلنه الدبلوماسية الروسية هو أنها مع عالم متعدد الأقطاب لا تهيمن فيه قوة على باقي القوى الدولية ولا تفرض فيه أولويات معينة ليست محل توافق دولي.

* **الموقف الصيني من الإصلاح** :الصين لا ترغب في حصول اليابان على مقعد دائم في مجلس الأمن مما يكشف عن استمرار التوترات القائمة حالياً بين البلدين، وترى الصين في حصول اليابان على مقعد دائم في مجلس الأمن خطورة كبيرة تهدد أمنها وامتيازاتها.

ومن جهة أخرى تتحرك بعض المنظمات غير الحكومية للضغط تجاه رفض حصول اليابان على مقعد دائم، وتبرر موقفها هذا بالقول إنه يجب على اليابان الاعتذار رسميا عن جرائم الحرب التي ارتكبتها إبان الحرب العالمية الثانية. وهكذا يشكل الاعتراض الأمريكي – الصيني المزدوج عقبة أمام إمكانية إجراء تعديلات في الأمم المتحدة بسبب حرصها المشترك على تحديد صلاحيات الأمم المتحدة.

– **الموقف الألماني من الإصلاح** : يتركز موقف ونظرة الألمان إلى إصلاح الأمم المتحدة، في حصولهم على مقعد دائم في مجلس الأمن، خاصة بعد الدعم و الاقتراح الذي جاء من فرنسا وبريطانيا، وفي هذا السياق صرح المستشار الألماني السابق" **غيرهارد شرودر**" أن مجلس الأمن يحتاج إلى أعضاء يتمتعون بالاستقرار الاقتصادي وباستطاعتهم المساهمة بدرجة كبيرة في تعزيز السلم والأمن الدولي، وقدم لذلك العديد من المبررات كونها تتحمل مع اليابان 28% من ميزانية الأمم المتحدة، كما أن مساهمتها فعالة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن تنامي دورها كوسيط سياسي مقبول لحل الخلافات بين الدول الأطراف المتنازعة، غير أن مواقف الدول بشأن الطلب الألماني متباينة حتى داخل بلدان الإتحاد الأوروبي.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه إلى جانب ألمانيا هناك مجموعة من الدول تتنافس على المقعد الدائم من بينها" اليابان، الهند، البرازيل، نيجيريا، جنوب إفريقيا "[12].

2.2.1– مواقف دول الجنوب من الإصلاح :

دول الجنوب معظمها دول فقيرة تسعى إلى التوفيق بين مواصلة جهود التنمية وفي ذات الوقت الاحتفاظ بدرجة من الاستقلال الذاتي في قراراتها الداخلية والخارجية، وتطمح إلى المساهمة الفعلية للدول الغربية في عمليات التنمية، وإلغاء الديون والحصول على المساعدات في إطار الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ومن ثم فإن سعي هذه الدول يتجه نحو إدخال تعديلات على ميثاق الأمم المتحدة بالقدر الذي يضمن درجة أكبر من الديمقراطية والتمثيل الحقيقي للاتجاهات المختلفة للنظام الدولي[13].

كما تطالب الدول النامية وفي مقدمتها الدول العربية بإصلاحات تزيد من حضور وتمثيل دول إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة وجعل قرارات الجمعية العامة ملزمة على غرار قرارات مجلس الأمن باعتبارها " الجمعية العامة " تمثل الأغلبية، والحد من سياسة الانتقائية والكيل بمكيالين

والتمييز بين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال والإرهاب الدولي[14].

والملاحظ أن تقرير لجنة الإصلاح للعام 2005 جاء فيه اقتراح تسعة مقاعد دائمة في مجلس الأمن لكن ما يمكن قوله بالنسبة للموقف العربي هو أنه لا يوجد اتفاق بشأن الدولة التي قد تحصل على أحد المقاعد التسعة الجديدة زيادة على ذلك أن هذا الاهتمام يكاد يكون محصوراً بصفة رئيسية حتى الآن على مصر. ورغم ذلك لم يحظ حتى الآن بدعم عربي يذكر ولم يحدث أي تنسيق أو دعم عربي لزيادة فرصة مصر في هذا المجال خاصة وأن منافسها الرئيسي على مقعد مجلس الأمن للقارة الإفريقية هو جنوب إفريقيا[15].

والموقف نفسه يسجل على الدول الإفريقية الـ53 من الأمم المتحدة، فهي أيضا لم تتفق فيما بينها على الدولتين اللتين تستحقان المقعدين الجديدين، وهل هي جنوب إفريقيا أو نيجيريا أو مصر أو السنغال[16].

كما نادت منظمات دولية "منظمة المؤتمر الإسلامي" بتوفير مقاعد لدول تمثل حضارات بعينها "تمثيل العالم الإسلامي بمقعد دائم في مجلس الأمن".

وهذه الدعوة تضرب في الصميم مفهوم توسيع مجلس الأمن وفقا للتمثيل القاري، وتطرح في الوقت ذاته مفهوم تمثيل الكتل الحضارية وهو ما من شأنه أن يطرح من جديد المعايير التي يجب إتباعها عند توسيع مجلس الأمن الدولي لكي تستوعب المتغيرات الجديدة[17].

وعموما فإن دول الجنوب كانت تأمل في أن تكون إصلاحات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن للمقاعد الدائمة أن يتم ذلك بصورة عادلة تضمن تمثيل المناطق الجغرافية من جهة، وفعالية وشفافية، وحيادية مجلس الأمن من جهة ثانية، لكن حلم هذه الدول اصطدم بالموقف الرافض للتعديل من قبل الدول الدائمة العضوية،لأنها ترى أن توسيع مجلس الأمن معناه انضمام دول مثل الهند وألمانيا ودول إفريقية وأسيوية ولاتينية أخرى وهي دول تعارض مصالح الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة[18].

2. سيناريوهات مستقبل الأمم المتحدة:

لقد تمايزت واختلفت السيناريوهات المستقبلية للنظام الدولي وتركزت أغلبية الكتابات والنظريات على عدد من النماذج والتصورات منها:

نموذج القطبية الأحادية المتمثل في الهيمنة الأمريكية، ونموذج توازن القوى" النظام المتعدد الأقطاب " وأخيراً نموذج النظام الدولي العديم الأقطاب.

فأي مستقبل للأمم المتحدة في ظل هذه السيناريوهات المستقبلية المتوقعة؟.

1.2- نموذج الأحادية القطبية " الهيمنة الأمريكية " :

يرى هذا النموذج أن نهاية الحرب الباردة قد وضعت الولايات المتحدة في موقع الصدارة بين القوى العظمى تسيطر على النظام الدولي، وقد اعتبر بعض الملاحظين والمتتبعين للشؤون الدولية أن السياسة الدولية تجاه أزمة الخليج " عاصفة الصحراء" 1990 والسياسة الأمريكية الخارجية بعد أحداث الحادي

عشر من سبتمبر 2001، خير شاهد على أن العالم يرضخ للهيمنة الأمريكية في مختلف النواحي تحت نظام أحادي القطبية نتيجة تحكمها في اتجاهات السياسة الدولية من دون أي مواجهة من قبل الدول الأخرى[19].

وفي هذا المقام يقول "**صموئيل هانتنغتون** Samuel Huntington": "إن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة التي تملك تفوقا في كل مجال من مجالات القوة والقدرات للترويج للمصالح في كل مكان في العالم تقريبا "[20].

ويرى البعض أن النظام الدولي الجديد الذي ظهر عقب الحرب الباردة واستمر إلى غاية اليوم وتحاول الولايات المتحدة تشكيلة وفرضه، يقوم على تكريس وتوفير عدة ركائز هي[21]:

– استمرار تصاعد تفوق الولايات المتحدة في كل المجالات.

– ضمان هيمنة الولايات المتحدة المادية على المقدرات الاقتصادية والسياسية للدول من الصف الثاني، ووضع يدها مباشرة عليها واستحواذها وحدها على مواردها ومصادر الطاقة وحركة مرورها.

– ضمان تبعية الدول المتقدمة والصناعية، وامتلاك مؤهلات التحكم باقتصادها أو التأثير في قراراتها السياسية".

وفي إطار هذا الخيار هناك عدة سيناريوهات – يرى بعض المحللين أن أحدها ممكن الحدوث– متعلقة بسياسة الولايات المتحدة وموقفها تجاه الأمم المتحدة.

1.1.2– منظمة الأمم المتحدة كأداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية:

يأتي هذا السيناريو انطلاقا من فكرة السياسة الخارجية المبنية على استخدام أوسع للمنظمات الدولية، تكون ذات مصداقية ومنه فمن الممكن أن تسعى الولايات المتحدة جاهدة لجعل الأمم المتحدة تعمل بطريقة أكثر فعالية.

ويرتبط هذا السيناريو بمدى حاجة السياسة الخارجية الأمريكية إلى تنامي دور المنظمة الدولية، أي ما تُشكّله الأمم المتحدة من مصلحة للسياسة الخارجية، وكذلك يتوقف على البيئة الدولية حيث إن هذه الأخيرة هي التي ستحدد شكل استخدام هيئة الأمم المتحدة من قبل الولايات المتحدة، وتتمثل البنية الدولية في التحالفات والكتل الدولية والصراعات الداخلية والاعتبارات الإنسانية[22].

2.1.2– تهميش الولايات المتحدة للأمم المتحدة:

في واقع الأمر أن هذا السيناريو هو ما تعيشه المنظمة اليوم، فالكثير من المواقف والقرارات اتخذتها الإدارة الأمريكية متجاوزة الشرعية الدولية ممثلة في الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية لاسيما مجلس الأمن، ولعل أبرزها وأخطرها غزوها ثم احتلالها العراق في مارس من العام 2003.

وأما هذا السيناريو فينطلق من كون الولايات المتحدة الأمريكية تملك قوة اقتصادية وعسكرية كافية لتحقيق مصالحها ودعم أهدافها، مما يجعلها تقوم بأعمال أحادية الجانب " Unilateral Actions " وفي ظل غياب دولة أخرى تعادل الولايات المتحدة من حيث وزنها وقدراتها العسكرية وخبرتها الدولية، فإنه ليس هناك ما يبرر أو يدفع في اتجاه تقوية وتعزيز منظمة الأمم المتحدة، خصوصاً وأن الأمن الوطني

للدولة الأكثر قوة إستراتيجية وغنى في عالم اليوم ليس في خطر، وبالتالي فهي ليست في حاجة إلى الأمم المتحدة لحماية تلك القوة، وحتى وإن كانت الولايات المتحدة في خطر فإن مسائل الأمن الوطني لايمكن تركها للمنظمة الدولية لأنها مسألة سياسية وسيادية في آن واحد[23].

ومن هنا فالسيناريو المتوقع أن ينحصر دورها في بعض المجالات المحدودة مثل: الإغاثة الإنسانية إضافة إلى تهميش وتراجع دورها لصالح المنظمات والتجمعات الإقليمية الناجحة كالإتحاد الأوروبي[24].

وفي اعتقادنا أن هذا السيناريو" تهميش الولايات المتحدة للأمم المتحدة " حتى وإن كانت مظاهره الكبرى بارزة بشكل واضح، إلا أنه لن يُعمّر كثيراً وذلك استناداً إلى الدراسات الإستراتيجية والرؤى الإستشرافية لمستقبل الصراع الدولي الذي يتنبأ حدوث تغيران جوهرية في النظام الدولي المعاصر .

وفي هذا الشأن يخلص **ولرستاين** Wallerstein في دراسة له بعنوان:

" أصدقاء كأعداءFriends as Foes" إلى أن الولايات المتحدة أقل قوة وأقل قوة اقتصادية وسياسية وثقافية مما كانت عليه في الستينات من القرن العشرين، بينما أصبحت أوروبا واليابان في الوقت ذاته أكثر قوة أي أن أيام الهيمنة ذهبت ولن تعود، وعلى الولايات المتحدة أن تقبل بأنها أصبحت إحدى القوى الرئيسية بين كثير من الدول التي تنافسها في عالم متغير وغير منتظم، والذي سيزداد في عدم انتظامه خلال القرن الحادي والعشرين[25].

3.1.2- استمرارية الهيمنة والزعامة الأمريكية:

هذا هو الهدف الذي تعمل على تحقيقه الولايات المتحدة على المدى الطويل ولتحقيق ذلك فإنها تسعى جاهدة على منع ظهور أي منافس عالمي آخر يكون معاديا لها، وهذا يتطلب أن يكون المناخ الدولي أكثر انفتاحا وتقبلا للقيم الأمريكية " الديمقراطية، وحرية الأسواق وسيادة القانون".

وفي ظل هذا السيناريو من المتوقع القيام ببعض الإصلاحات الجزئية والمحدودة للإيحاء بأن شيئا ما يتحرك في اتجاه بناء إطار مؤسسي لنظام عالمي جديد، ويتوقع الكثير من الباحثين أنه سيتم إدخال بعض التعديلات على هياكل وآليات صنع القرار في الأمم المتحدة بما يكفي لاستيعاب المطالب اليابانية والألمانية ومطالب دول الجنوب في تمثيل أفضل داخل مجلس الأمن.

ومن المتوقع كذلك أن تمتد هذه التعديلات إلى الأجهزة الأخرى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وإعادة تنظيم السكرتارية وربما إشراك المنظمات الإقليمية بشكل أكبر في عمليات حفظ السلام.

وهكذا فمن منظور هذا السيناريو أن تتجاوز الأمم المتحدة مرحلة التهميش، ولكن من دون الوصول إلى مرحلة الفاعلية وذلك إلى حين انتقال النظام الدولي إلى نظام التعددية القطبية بدلا من نظام القطب الواحد الحالي[26].

ومنه يمكن القول إن تعزيز وإصلاح المنظمة الدولية إلى الحد الذي يمكن أن يقف في وجه

السياسة الأمريكية في المستقبل أمر مستبعد، ومن ثم سيبقى الإصلاح المطلوب إصلاحا هامشيا، ومن غير المتوقع أن يؤدي هذا الإصلاح إلى إحداث نقلة نوعية أو جوهرية في طبيعة الأمم المتحدة، ومن المؤسف تشير الوقائع التاريخية للتنظيم الدولي أن مثل هذه النقلات النوعية لم تحدث إلا في أعقاب الحروب الكبرى.

فالحروب النابليونية هي التي جاءت بالوفاق الأوروبي والحرب العالمية الأولى هي التي جاءت بعصبة الأمم والحرب العالمية الثانية هي التي تمخضت عنها الأمم المتحدة، ولأنه لا مجال لحرب عالمية ثالثة في ظل الردع النووي، فمن الصعب توقع تغيير جذري على أوضاع الأمم المتحدة[27].

وهذا السيناريو هو الأقرب إلى الحدوث بالنظر إلى الدعوات الملحة المتتالية لضرورة إصلاح الأمم المتحدة خاصة في ظل حالة العداء الشديد للسياسة الخارجية الأمريكية ولموقفها من الأمم المتحدة القائم على الغطرسة والتعسف والتجاهل.

2.2- نموذج توازن القوى "النظام المتعدد الأقطاب ":

تعتبر العودة إلى سياسة توازن القوى من أبرز خصائص النظام الدولي متعدد الأقطاب Multipolar System فمن الممكن أن يتحول النظام الدولي الحالي إلى نظام متعدد الأقطاب في حال ما استطاعت أقطاب دولية جديدة أن تطور قدراتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية وتُبلور سياسات مستقلة عن الولايات المتحدة، وبالتالي ملء الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة.

ويشير بعض المتتبعين والسياسيين إلى أن أهم مؤشرات ظهور النظام المتعدد الأقطاب تتمثل فيما يلي[28]:

- إن تكاليف حفظ الولايات المتحدة للنظام الدولي أضحت باهظة جدا في ظل تقلص الفجوة بين بعض الدول الكبرى والولايات المتحدة مما يؤشر إلى عدم استمرار الولايات المتحدة كقطب أحادي يتحكم في النظام الدولي فضلاً على أن بعض الدول الكبرى تطور قدراتها في مجالات مختلفة الأمر الذي يتيح لها امتلاك الهيكل الثلاثي للقوة بمكوناته الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية وهو ماقد يعيد إنتاج نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم على التوازن بين الأقطاب والقوى المختلفة.

- من مميزات النظام المتعدد الأقطاب كثرة التكتلات السياسية التي تزيد من حالة التنافس بين القوى الكبرى على احتواء الدول الصغيرة، مما يعطي لهذه الأخيرة هامش أوسع ومساحة أكبر من الحركة والمناورة ويمنحها فرصة تحسين شروط التعاون الاقتصادي، بعد أن كانت تعاني من التهميش وهيمنة القطب الأوحد وعليه يبرز الصراع والتنافس على مستوى القمة.

ويقوم هذا النظام " توازن القوى " على افتراض خلق توازن دولي جديد بواسطة رغبة وقدرة مجموعة من الدول الكبرى، أو دولة كبرى ما مثل روسيا باعتبارها مازالت تملك المجال الجغرافي والطاقة النفطية والترسانة النووية التي يمكن أن تؤهلها لأن تكون دولة عظمى من جديد، أو ربما مجموعة دول كبرى نووية قد تشعر بخطر الخيار الأمريكي على مصالحها ومستقبلها.

ومن ثم يمكن اللجوء إلى خلق تحالف من نوع جديد، لا يخلو من تنسيق عسكري هدفه هو حماية خيارات وسيادة ومصالح دول هذا التحالف، ولاسيما الاقتصادية كخط أحمر أمام الولايات المتحدة، وذلك على أسس وقواعد جديدة قائمة على التمسك بالقانون الدولي العام ،ومبادئ الأمم المتحدة والأمن الجماعي.

ونظرا إلى ما يمكن أن تملكه هذه المجموعة من أدوات ضغط ومقدرات اقتصادية وسياسية وإعلامية، فضلاً على ترسانتها النووية، فإنه يمكنها أن تقيم نوعا من توازن القوى مع الولايات المتحدة[29].

وأما عن مصير الأمم المتحدة في ظل هذا النظام إن تحقق، فإنه وإن كان سيبقي على الأمم المتحدة لكن بقاءها في إطار تحييد وتهميش دورها وإنهاء فاعلية مجلس الأمن وتعطيل عمله، وربما تجميد عمل هذه المنظمة لفترة ملائمة لاستقرار النظام الجديد، وربما تغيير جذري في هيكلة مجلس الأمن واختصاصاته، ليأخذ في حساباته الحقائق الجديدة والتحالفات الجديدة ورغبتها في التعايش، ومن ثم فإن هذا الخيار للنظام الدولي الجديد إذا ما تم سيكون تطويرا للنظام الدولي الحالي، وقائما على تفاهمات الأمم المتحدة في ضوء نهاية الحرب الباردة، وعلى إيقاف الإنفراد الأمريكي الذي يمثل المرحلة الانتقالية للخيار الأمريكي[30].

ويرى المتتبعون والمحللون إن هذا النموذج يبدو مستبعدا في المستقبل المنظور وذلك لعدم توفر شروطه، فالإصلاح الجذري للأمم المتحدة معناه ببساطة القبول بإرادة جماعية مشتركة للنظام العالمي في إطار توازن جديد للقوى في النظام الدولي، وهو شرط غير متوفر[31].

وتشير العديد من المؤشرات والتقارير الدولية المتخصصة التي تتناول هذا الموضوع من وجهة نظر اقتصادية، إلى أن الولايات المتحدة ستبقى القوة الأولى في النظام الدولي لعقود أخرى قادمة.

ومع احترامنا الكبير لوجهة نظر المختصين والأكاديميين والسياسيين، فإننا نرى أن التغيير لا تُمليه دائماً الإرادة الجماعية المشتركة للنظام الدولي، فالحقائق التاريخية تشير إلى أن التغيير حتى الجذري العنيف منه، قد يحدث نتيجة الثورات والانتفاضات الداخلية للشعوب. وهذا هو المعوّل عليه لتعديل وإصلاح الأمم المتحدة، في ظل شعور هذه الشعوب بالظلم والقهر والتهميش وسياسة الكيل بمكيالين.

3.2- نموذج النظام الدولي عديم الأقطاب" Age of non polarity ":

يعارض **ريتشارد هاس** Richard Hass رئيس مجلس العلاقات الخارجية، والأكاديمي والسياسي الأمريكي البارز، في نظرته لمستقبل النظام الدولي وعصر الهيمنة والأحادية الأمريكية، في مقال متميز بمجلة شؤون خارجية "Foreign Affairs" الأمريكية، الرأي القائل، أنه سيكون نظاماً متعدد الأقطاب "Multipolar"، يضم ست قوى فاعلة هي:الصين والهند والإتحاد الأوروبي واليابان وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى خلاف هؤلاء يرى هذا الأكاديمي أن النظام الجديد، يتجه نحو نظام عديم الأقطاب، حيث إن هناك تعددا في مراكز القوى ولكنه تعدد مختلف عن التعددية القطبية التقليدية[32].

وقد رأى البعض أن نظرة "هاس" هاته (أنه نظام لا قطبي non-polarity) أي أن هناك قوى لا يتوفرون على شروط القطبية كما أن هناك تعدد لمراكز مستقلة ولكنه يؤكد على استمرار التنافس على القطب الأهم في العالم، فيها تناقضن وغير مقبولة منطقيا.

وحسب وجهة نظر **هاس** دائما يتميز هذا النظام الجديد بصعود فاعلين غير تابعين لدول، في الوقت الذي تشهد فيه الدول القومية العديد من التحديات، سواء على المستوى الدولي من المنظمات الدولية أو على المستوى القومي من الجماعات المسلحة أو في الداخل من المنظمات والتجمعات غير الحكومية[33].

وسيشهد هذا النظام مستقبلا تعدد وتشتت مراكز القوى، من حيث انتشارها وتعدد من يملكها، فإلى جانب القوى الست التي سبق الإشارة إليها. يرى **هاس** أن هناك دولا صاعدة مثل البرازيل وفنزويلا والسعودية ومصر...إلخ.

وهناك قوى أخرى مثل المنظمات الدولية – بشقيها الدولي والإقليمي– والشركات المتعددة الجنسيات، ووسائل الإعلام الضخمة كقنوات الـ CNN وBBC والجزيرة، والجماعات المسلحة الإرهابية والمنظمات الدولية غير الحكومية، ورغم ذلك ستظل الولايات المتحدة الأمريكية القوة الكبرى التي لا تنافسها الدول الأخرى رغم تزايد قوة معاداة الولايات المتحدة عالميا إلى ثلاث أسباب رئيسية هي كالآتي[34]:

– عدم تكافؤ تلك القوى الصاعدة مع القوة الأمريكية.

– السلوك الأمريكي الذي يُقوّض من ظهور قوى منافسة.

– استمرار اعتماد القوى الكبرى الأخرى على النظام الدولي الحالي لرفاهيتها الاقتصادية واستقرارها السياسي. ومع ذلك تشهد المكانة الأمريكية عالمياً تراجعاً – حسب **هاس**– وبالتالي تراجع في القدرة على التأثير ويظهر ذلك في عدد من المجالات[35]:

– في المجال الاقتصادي:انخفض الناتج القومي الإجمالي الأمريكي عند مقارنته بالعمالقة الأسيويين فقد وصل معدل النمو في تلك البلدان إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف نسبته في الولايات المتحدة، ولا يعد هذا المؤشر الوحيد على تراجع مكانة الولايات بل هناك مؤشر آخر هو ارتفاع الثروة المحلية داخل بلدان مثل العربية السعودية والصين والكويت وروسيا ودولة الإمارات العربية المتحدة.

فقد أصبح هناك تمركز لمصادر القوة في تلك البلدان نتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي كما تراجعت مكانة الولايات المتحدة في أسواق الأوراق المالية والمبادلات التجارية، فأصبحت لندن تحل محل نيويورك كمركز عالمي كما حلت عملات أخرى محل الدولار الأمريكي في المعاملات المالية.

– في المجال العسكري:رغم الإنفاق العسكري الأمريكي الذي يفوق العديد من القوى الصاعدة إلا أنه لا يعد مؤشراً كافياً على القدرة العسكرية الأمريكية، فأحداث 11 سبتمبر 2001 أظهرت أن حادثا واحدا قد ينتج عنه خسائر مادية وبشرية هائلة.

– **في المجال السياسي:**تراجعت القوة التأثيرية للولايات المتحدة وتراجعت نتائج المساعدات والضغوطات والعقوبات على دول الممانعة، فالولايات المتحدة لم تستطيع أن تضغط وتفرض قيودا على النظام الإيراني بمفردها من دون مساعدة الدول الأوروبية، وتراجع دورها كذلك أمام الصين التي أضحى لها دور كبير في الأزمتين النوويتين الإيرانية والكورية الشمالية ، وتمتلك أوراقاً للضغط في عدة ملفات وحتى روسيا هي الأخرى وقفت في وجه الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة السورية فهي تعطل دائماً أي قرار من مجلس الأمن يدين نظام بشار الأسد لدرجة أن البعض أصبح يتحدث عن عودة الثنائية القطبية.

وعن مصير ومآل الأمم المتحدة في ظل هذا السيناريو المحتمل، يرى هذا الأكاديمي أن هذا النظام " عديم الأقطاب " لن يؤثر فقط في الولايات المتحدة، ولكن أيضا في باقي دول العالم، حيث إنه في ظل تعدد مراكز القوى والتأثيرات وتجاذب مختلف الأطراف الفاعلة فيه، من شركات وبنوك وجماعات مسلحة ورجال أعمال ومنظمات غير حكومية، يصعب إحداث إجماع دولي عند مواجهة الأزمات الدولية، مما يساهم هذا النظام في تقويض عمل المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة التي سيكون دورها هامشياً[36].

خاتمة:

على الرغم من وجود توافق عالمي بشأن ضرورة إصلاح منظمة الأمم المتحدة، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وتراجع دورها لصالح الولايات المتحدة، ورغم العدد الكبير جدا من مقترحات ومشاريع الإصلاح التي صدرت عن مختصين في هذا الشأن، إلا أن المؤشرات الحالية توحي بعدم حدوث التغيير والإصلاح المنشود على الأقل في المستقبل القريب، وذلك للاختلاف في المواقف والرؤى بشأن طبيعة الإصلاح وغياب إرادة التغيير وسمو النزعة الانفرادية.

لذلك يرى الكثير من الأكاديميين – بشأن مستقبل الأمم المتحدة–، أن الوضع المتجمد الذي تعيشه المنظمة سيستمر ولن يتغير في المنظور القريب، إلا إذا تغير واقع النظام الدولي وموازين القوى الحالية، وعليه فإن شكل النظام الدولي الذي سيتبلور في المستقبل هو من سيحدد وضع المنظمة الدولية فيه، والتي ستكون لا محالة انعكاسا لعلاقات القوة ولنظرة القوى والنخب الحاكمة للمنظمة وللأدوار المطلوب منها أن تؤديها في القرن الحادي والعشرين.

وقد توصلنا من خلال دراستنا هاته إلى النتائج التالية :

النتائج:

– مستقبل الأمم المتحدة يكرس هيمنة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، ويعمق من تهميش وإقصاء دول العالم الثالث التي لم يعد لها أي تأثير في هياكل الأمم المتحدة ، تجاه القضايا الدولية لاسيما الأمنية منها.

– الأمم المتحدة لم تعد تلك المنظمة التي انتظرتها الشعوب والأمم– بعد المآسي الكبرى عقب الحرب

العالمية الثانية – بكثير من الأمل للعيش في أمن وسلام، بل أضحت مجرد هيكل قانوني يكتم أنفاس الدول المستضعفة، وتتحكم فيه الدول العظمى.

– إن المادة 108 والتي تعلق أي تعديلات على الميثاق بموافقة الدول الخمس الدائمة العضوية، تجعل مستقبل الأمم المتحدة يبقى إلى حد كبير مرتبطاً بمستقبل النظام الدولي وما ستؤول إليه توازنات القوى فيه، وكذا نظرة هذه القوى إلى الدور الذي يفترض أن تلعبه الأمم المتحدة في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية.

– العديد من الدراسات والرؤى الإستشرافية خلصت إلى أن إمكانية تعديل الميثاق في ظل الوضع الدولي أصبح شبه معدوم، وأن مستقبل المنظمة يتأرجح بين سيناريوهين اثنين.

* السيناريو الأول مفاده أنه من الممكن أن تواجه الأمم المتحدة نفس المصير الذي آلت إليه عصبة الأمم، وهذا يعني اندلاع حرب عالمية ثالثة وبذلك سوف تختفي المنظمة بالضرورة وينتهي دورها.

* والسيناريو الثاني يمكن أن تبقى المنظمة قائمة بالفعل لكنها تبقى معطلة وبدون فعالية، خاصة في المجال السياسي، وذلك نتيجة الصراع الدولي الحاد بين الأقطاب الدولية العظمى سواء في إطار الأمم المتحدة أو خارجها.

التوصيات(الاقتراحات):

– تكتل المجموعة الدولية غير المتمتعة بحق الفيتو(خاصة الدول القوية كألمانيا ، البرازيل ، كوريا ...) وممارستها للضغط من أجل :

* تعديل المادة 108 من الميثاق وذلك بعدم ربط تعديل الميثاق فقط بإرادة ورغبة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

* تفعيل المادة 109 من الميثاق والتي لم يشهد لها أي تطبيق فعلي.

* تفعيل قرار الاتحاد من أجل السلام لضمان فاعلية الجمعية العامة عندما يكون مجلس الأمن في وضعية انسداد Deadlock Situation عن أداء دوره.

الهوامش:

1-حامد سلطان، ميثاق الأمم المتحدة بوصفه اتفاقا دولياً، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الأول، السنة 22، ص78.

2- عدم المصادقة في هذه الحالة يعد بمثابة استخدام حق "الفيتو".

3 -سعيد اللاوندي، وفاة الأمم المتحدة، أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، دار النهضة العربية، مصر 2004، ص247

4 -فتيحة ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة، ص240

5 - نفس المرجع، ص 282.

6- فتيحة ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدولي، المرجع السابق، ص 284.

7- سامنتابارو " الأمم المتحدة مؤسسة خارج إطار الزمان " موقع الأخبار 2008/05/29.

- نقلا عن: فتيحة ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدولي، المرجع السابق،ص 284

8 - نفس المرجع.

9 - حسن نافعة ومحمد شوقي عبد العال، التنظيم الدولي، مكتبة الشروق الدولية ،القاهرة 2002، ص 515.

10- نفس المرجع.

11 - نفس المرجع.

12- فتيحة ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين، المرجع السابق، ص ص 273-274.

13 - سعيد اللاوندي، وفاة الأمم المتحدة، أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، المرجع السابق، ص ص 266-267

14 - محمد إبراهيم "الأمم المتحدة بين ضرورة الإصلاح ومصالح القوى العظمى".

- أنظر موقع: < http//www.dw.word.de/dw/article/0,2144,1447628,00html >

بتاريخ: الجمعة 06 أوت 2021 الساعة الحادية عشر ليلا و25 د.

15- وحيد عبد المجيد " إصلاح الأمم المتحدة في غياب العرب " مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2005/02/07.

- نقلاً عن: فتيحة ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدولي، المرجع السابق، ص 276.

16 - نفس المرجع.

17 -حسن أبو طالب"هل يتجه النظام الدولي نحو التعددية القطبية " السياسية الدولية، السنة 40 ، العدد 161 جويلية 2005، ص ص 146-147.

18 - محمد جمال عرفة " عامها الستين: الأمم المتحدة في طريقها للتقاعد " إسلام أونلاين 2005/09/19.
< http://www.islamonline.net/arabic/politics/2005/09/article 15. shtml >

– نقلاً عن: فتيحة ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدولي، المرجع السابق، ص 277.

19 – عبد الله يوسف محمد" الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط: دراسة في تطور العلاقات الدولية " السياسة الدولية، العدد 160 "أفريل 2005"، ص 12.

20– فتيحة ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدولي، المرجع السابق، ص 296.

21– فؤاد البطاينة، الأمم المتحدة منظمة تبقى ونظام يرحل، المرجع السابق، ص 226.

22– فتيحة ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدولي، المرجع السابق، ص 297.

23– نفس المرجع، ص 299.

24 – سعيد اللاوندي، وفاة الأمم المتحدة، أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، المرجع السابق، ص 276.

25- Immanuel Wallerstein, "Friends as Foes" Foreing Policy, NO40 (full 1980), pp 119-120.

– نقلاً عن: محمد يوسف الحافي، الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومستقبل الصراع الدولي، المرجع السابق، ص 221.

26 – سعيد اللاوندي، وفاة الأمم المتحدة، أزمة المنظمات الدولية في زمن الهيمنة الأمريكية، المرجع السابق، ص277.

27 – حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، طبعة 1995، ص62.

28 – سعد حقي توفيق، النظام العالمي الجديد، المرجع السابق، ص ص194–195.

29 – فتيحة ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدولي، المرجع السابق، ص 304.

30 – فؤاد البطاينة، الأمم المتحدة منظمة تبقى ونظام يرحل، المرجع السابق، ص 330.

31 –حسن نافعة،الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، المرجع السابق، ص 61 .

32– Richard N.Haass,"The Age of Nonpolarity :What Will Follow U.S.Dominance?" Foreign Affairs(May-une2008).

33 – نفس المرجع، ص 308.

34 – فتيحة ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدولي، المرجع السابق، ص 308.

35 – نفس المرجع، ص 309.

36– فتيحة ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدولي، المرجع السابق، ص 312.